

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/10
22 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٢٥-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧

تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة عن دورته السادسة
(نيويورك، ٦-٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٦ - ١	أولاً - تنظيم الدورة
٢	١٥ - ٧	ثانياً - ملخص المناقشات
٤	١٩ - ١٦	ثالثاً - ترتيبات من أجل العمل المقبل

المرفقات

٦	الأول - جدول الأعمال
٧	الثاني - السير الشخصية لأعضاء المجلس

أولاً - تنظيم الدورة

- ١ - عقدت الدورة السادسة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وحضر الدورة إثنا عشر عضواً في المجلس هم: ماريا خوليا السوغاراي، وبريجيتا دال، ونيكولاي دروزدوف، وديفيد هامبورغ، وعبد حسين، ولورا نوفوا، وديفيد بيرس، وكو غبيون، ومورييس سترونج، وسو سانغ - موك، ومصطفى طلبه، وإرنست - أولريش فون فايتسيكير. ولم يتمكن ستة أعضاء من الحضور هم: كريستينا أمواكو - نواما، والأميرة بسمة بنت طلال، ويورغ إمبرغر، وجاك ليسورن، ومارسيليو ماركيز مورييرا، وإميل سالم.
- ٢ - وكان الأعضاء الذين انتخبوا في الدورة الخامسة للخدمة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ هم: بريجيتا دال (رئيساً)، وإميل سالم (نائباً للرئيس)، ويورغ إمبرغر (مقرراً). وفي غياب يورغ إمبرغر عن الدورة السادسة، انتخب المجلس بالإجماع ديفيد بيرس مقرراً مؤقتاً.
- ٣ - وافتتحت الرئيسة الدورة، حيث استعرضت برنامج عمل الدورة. وفي الجلسة الافتتاحية، استعرض مدير شعبة التنمية المستدامة، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، أعمال لجنة التنمية المستدامة والأعمال التحضيرية لاستعراض عام ١٩٩٧ للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. ولاحظ وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة أن بوسع المجلس أن يسهم إسهاماً قيماً فياستعراض عام ١٩٩٧ عن طريق تناول قضايا أهمتها العملية الحكومية الدولية القائمة بسبب ما تشيره من خلافات سياسية. واستعرض المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي كان قد دعي للحضور كمراقب، أولويات برنامج البيئة، الناشئة والمستمرة.
- ٤ - والتقي المجلس بالأمين العام في مأدبة غذاء في ٦ أيلول/سبتمبر وناقشه معه إسهام المجلس في عملية استعراض عام ١٩٩٧.
- ٥ - وأجرى المجلس أيضاً حواراً مع أحد ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ناقش فيه مبادرة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالطاقة المستدامة.
- ٦ - واضطاعت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بتوفير الخدمات الموضوعية للدورة.

ثانيا - ملخص المناقشات

- ٧ - تركزت المناقشات في الدورة السادسة على تنظيم ومحتويات التقرير الذي سيعده المجلس كإسهام منه في استعراض عام ١٩٩٧ للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، كما اتفق في الدورة الخامسة للمجلس. وحيث أن المجلس يعتبر التقرير عملاً جارياً، فإنه لم يعتمد توصيات بشأن السياسة العامة. واستندت المناقشات إلى الخطوط العامة المتفق عليها في الدورة الخامسة، وم مشروع تقرير تمهدى أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة على أساس تلك الخطوط العامة، وتعليقات أعضاء المجلس على الخطوط العامة والم مشروع، ووثائق أخرى تتصل باستعراض عام ١٩٩٧.
- ٨ - واتفق المجلس على أن يركز تقريره المتعلق باستعراض عام ١٩٩٧ على التنمية المستدامة في ثلاثة قطاعات حرجية - الطاقة والنقل والمياه - يبحث التقرير بالنسبة لكل قطاع منها تدابير السياسة العامة التي من شأنها كفالة التنمية المستدامة. والعوائق الحائلة دون تطبيق هذه التدابير، ومجموعات السياسة العامة التي قد تتغلب عليها.
- ٩ - ولدى النظر في تدابير السياسة العامة، سوف يبحث التقرير التدابير اللازمة لضمان أن تعكس أسعار الطاقة والنقل والمياه التكلفة الكاملة لاستخدام هذه الموارد، بما في ذلك تكاليفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وستبحث أيضاً التدابير التنظيمية والمؤسسية والسياسية اللازمة لتعزيز الاستخدام الكفاءة المستدام للموارد بأسعار التكلفة الكاملة تعزيزاً فعولاً.
- ١٠ - وقد ينظر التقرير في كيفية حشد القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتجميدها، وصياغة تحالفات بين المؤسسات المالية ودوائر الأعمال والمنظمات غير الحكومية بغية تحقيق الأهداف المنشودة. واقتراح أن يحدد التقرير، في عدد من المجالات المختارة بعناية، البرامج والشراكات التي تلبي احتياجات الناس وستفيد من التكنولوجيا المتاحة وتسهم في تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة.
- ١١ - واتفق على أن ينظر التقرير بصفة خاصة في مشاكل التنمية المستدامة الخاصة بالتجمعات الحضرية الكبيرة والترابط بين الطاقة والنقل والمياه في هذه المناطق. وسوف تبحث كذلك التدابير اللازمة لتوفير الكهرباء لمن لا يتاح لهم الحصول على الكهرباء في الوقت الحالي والبالغ عددهم ٢ بليون شخص، مع توجيه اهتمام خاص لمصادر الطاقة الريفية اللامركزية.
- ١٢ - وبإضافة إلى المواد التحليلية والتوصيات، سوف يشتمل التقرير في شكل أطر، على معلومات بشأن تسعير الطاقة والنقل والمياه على أساس سوقي، فضلاً عن أمثلة للسياسات العامة الناجحة المتعلقة بالطاقة المستدامة والنقل والمياه.

١٣ - ولاحظ المجلس أن الطاقة ضرورية للتنمية، بيد أن استخدامها على نحو لا يتسم بالكافأة يسبب تلوثا له آثاره الضارة على صحة الإنسان والأنشطة الاقتصادية، وينتج عنه إهدار في النفقات يحد من التنمية. واعتبر المجلس التسعير حسب التكلفة الكاملة أمرا ضروريا من أجل الوفاء باحتياجات الطاقة لسكان العالم الحاليين، فضلا عن الأعداد الزائدة المتوقعة في السكان. وتشمل السياسات التي يمكن النظر فيها من أجل زيادة كفاءة الطاقة وتعزيز التكنولوجيات الجديدة وتشجيع مصادر الطاقة المتعددة ذات النسبة المنخفضة من الكربون، إلغاء الإعارات، وفرض ضرائب على الطاقة، وضرائب على التلوث، وإصدار رخص تلوث قابلة للتداول. كما ينبغي النظر في مجموعات السياسات العامة التي يمكنها التغلب على العقبات السياسية المحتملة عن طريق إعادة تدوير إيرادات الضرائب لتعود إلى الصناعات المتضررة، وتعويض الفئات المنخفضة الدخل عن أي خسائر تلحق بها، وفرض الزيادات في التكلفة تدريجيا على مراحل حتى يتتسنى للصناعات والأسر المعيشية تعديل سلوكها وتحطيمها فيما يتصل باستهلاك الطاقة.

٤ - وأشار المجلس إلى أن قطاع النقل قد أُسهم في الاتجاهات البيئية المفزعية والمتدهورة في جميع أنحاء العالم، بما فيها أمراض الجهاز التنفسى المزمنة والحادية والحوادث والضوضاء والاحترار العالمي بسبب انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون والازدحام. ورأى المجلس أنه من غير المرجح أن يتحقق النجاح لأى تدبير من تدابير السياسة العامة بمفرده بل أن الأمر يحتاج إلى مجموعة من التدابير، بما في ذلك تحطيم استخدام أراضي الحضر؛ والتسعير السليم للوقود المستخدم في النقل واستخدام المركبات، والطرق وأماكن انتظار السيارات؛ والاستثمار في شبكات النقل الجماعي؛ ونظم إدارة المرور البري التي تعطي أفضلية للمركبات الكثيرة الركاب؛ وإلغاء الإعاقة الضمنية للحركة الجوية الناشئة عن الاتفاق الدولي الذي يمنع فرض الضرائب على الكيروسين المستخدم في الطيران. وينبغي للقلق العام المتتصاعد إزاء الآثار الضارة لشبكات النقل الحالية أن يسهل من تشكيل تحالفات استراتيجية جديدة من أجل تعزيز التغيرات الضرورية في السياسة العامة.

١٥ - ولاحظ المجلس أن المياه النظيفة آخذة في التحول إلى سلعة نادرة في الكثير من البلدان، مع ازدياد التنافس فيما بين مستخدميها للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية وفيما بين مستخدمي المسطحات المائية التي تتقاسمها بلدان مختلفة. وفي الوقت ذاته، نجمت عن مشاريع المياه الواسعة النطاق آثار ضارة، مثل تشبع التربة بالماء وتملحها، وتغيير المؤهل، وانتشار مرض البلهارسيا. ورأى المجلس أن هناك خطرا قويا من نشوب نزاع حيالا تجتمع لدى البلدان التي تتقاسم أحواض الأنهر ظروف تمثل في توفر موارد محدودة من المياه والزيادة السكانية السريعة، والتحضر، والتصنيع، والاستخدام غير المنظم للمياه. ويحتاج الاستخدام الكفء للمياه إلى تحديد الأسعار حسب التكلفة الكاملة، كجزء من مجموعة معقدة من السياسات التي تتناول كمية ونوعية المياه على السواء تحت عنوان الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه من قبل سلطات أحواض الأنهر. ومن أدوات السياسة العامة التي يمكن النظر فيها فرض رسوم على المستخدمين تعكس التكلفة الاجتماعية، واسترداد التكاليف لتمويل الهياكل الأساسية، ودعم استخدام المنازل بإيرادات استخدامات أخرى، وإعادة تخصيص الضرائب، وحقوق المياه القابلة للتحويل، وقد تحتاج جميعها إلى إصلاح النظم القانونية المستندة إلى حقوق المياه التقليدية.

ثالثا - ترتيبات من أجل العمل المقبل

١٦ - طلب المجلس إلى الأمانة العامة، بالتشاور مع المقرر المؤقت، إعداد مشروع لتقريره المتصل باستعراض عام ١٩٩٧، حتى يعمم على الأعضاء في أقرب وقت ممكن. وسوف يجري تعليم تعليقات الأعضاء على المشروع المقدمة إلى الأمانة العامة، حتى يمكن إعداد تناقيحات النص وتعيمها قبل الدورة السابعة.

١٧ - واتفق المجلس على استكمال العمل في تقريره المتصل باستعراض عام ١٩٩٧ وذلك في دورته السابعة التي ستعقد في موناكو في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويمكن دعوة المتخصصين من برامج أو هيئات منظمات الأمم المتحدة، ودوائر الأعمال والمؤسسات المالية للإسهام في مناقشات المجلس بخصوص إجراءات التنفيذ الملحوظة.

١٨ - واتفق المجلس على أن ينشر الأعضاء التقرير النهائي للمجلس المتصل باستعراض عام ١٩٩٧، لدى توافره، بين مجتمعاتهم، بما في ذلك، إن أمكن، نشره من خلال اجتماعات تنظم للنظر في المسائل التي يناقشها التقرير.

١٩ - واتفق المجلس أيضا على أن ينظر في برنامج عمله المقبل في دورته السابعة. ودعي الأعضاء إلى تقديم مقترنات بشأن موضوعات تدرس في المستقبل.

المرفق الأول

جدول الأعمال

- ١ - افتتاح الدورة: إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.
- ٢ - استعراض الأعمال التحضيرية لاستعراض عام ١٩٩٧:
 - (أ) استعراض الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة;
 - (ب) استعراض اجتماعات اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ومنظمي المهام;
 - (ج) مركز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.
- ٣ - تنظيم تقرير المجلس بشأن استعراض عام ١٩٩٧.
- ٤ - مقدمة ومسائل عامة:
 - (أ) منجزات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية؛
 - (ب) المعوقات الحائلة دون التنمية المستدامة؛
 - (ج) طريق المستقبل: مسائل عامة؛
 - (د) نهج إقليمية.
- ٥ - الطاقة المستدامة.
- ٦ - النقل المستدام.
- ٧ - مسائل أخرى.
- ٨ - تنظيم أعمال الدورة السابعة.
- ٩ - تقرير الدورة السادسة.

المرفق الثاني

السير الشخصية لأعضاء المجلس

الرئيسة

السيدة بريجيتا دال (السويد): رئيسة برلمان السويد. وعضو اللجنة التنفيذية للحزب الديمقراطي الاجتماعي. وعضو المجلس الاستشاري للشؤون الخارجية. والمناصب السابقة التي شغلتها تشمل مناصب وزيرة البيئة (١٩٩٠-١٩٩١)، وزيرة البيئة والطاقة (١٩٨٦-١٩٩٠) وزيرة الطاقة (١٩٨٢-١٩٨٦). وتلقت تعليمها تخصصا في السويد (التاريخ والعلوم السياسية).

نائب الرئيس

السيد إميل سالم (اندونيسيا): عضو الفريق الاقتصادي التابع لرئيس جمهورية اندونيسيا؛ وعضو المؤتمر الاستشاري الشعبي؛ وعضو أكاديمية العلوم الاندونيسية. وتشمل المناصب التي شغلها فيما سبق مناصب وزير الدولة لشؤون السكان والبيئة؛ ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأستاذ الاقتصاد بجامعة اندونيسيا. وتلقى تعليمه التخصصي في اندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية (اقتصاد). وهو حائز على جائزة ج. بول غينتي (الصندوق العالمي للأحياء البرية، الولايات المتحدة). وهو أيضا مؤلف Pemerataan Pembangunan Berwawasan (١٩٧٨)؛ و Pendapatan and Perencanaan (١٩٨٦).

المقرر

بورغ إمبرغر (استراليا): أستاذ الهندسة البيئية، ومدير مركز ديناميات المواقع لأغراض البيئة ورئيس مركز بحوث المياه في جامعة غرب استراليا. وهو حاليا رئيس مؤسسة Western Australia Estuarine للبحوث والمستشار العلمي لبرنامج رصد الأرض. وهو عضو الأكاديمية الاسترالية للعلوم. وتشمل مناصبه السابقة مناصب أكاديمية مختلفة في استراليا والخارج؛ ومنصب الخبير الاستشاري لعدد من الهيئات الحكومية على الصعيد الاتحادي وصعيد الولاية ولوكلات خاصة وهو حائز على جوائز مختلفة تقديرا لمساهمته بشأن المسائل البيئية. وحصل على تعليمه التخصصي في استراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

الأعضاء

السيدة ماريا خوليا ألسوغاري (الأرجنتين): عضوة في الحكومة الوطنية؛ وأمينة أمانة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية. والمناصب التي شغلتها من قبل تشمل منصب نائبة رئيس لجنة الدفاع الوطني التابعة لمجلس النواب الوطني؛ وعضو لجنة العلاقات الخارجية والدفاع الوطني والعلم والتكنولوجيا؛ وعضوة الكونغرس الوطني عن اتحاد الوسط الديمقراطي في بوينس آيرس؛ وممثلة الأرجنتين لدى اتفاق التعاون الاقتصادي بين الأرجنتين وأوروجواي؛ ومستشاررة في الوفد الموفد إلى رابطات التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية؛ كما شغلت مناصب مختلفة في القطاع الخاص. وحصلت على تعليمها التخصصي في الأرجنتين.

كريستينا أمواكو - نوما (غانا): وزيرة البيئة والعلوم والتكنولوجيا. والمناصلب التي شغلتها من قبل تشمل مناصلب وزيرة البيئة؛ والخبيرة الاستشارية البيئية العاملة في مجال حفظ التنوع الإحيائي؛ وعضو في لجنة التخطيط الإنمائي الوطني في غانا. وشغلت مناصلب أكاديمية متعددة. وحصلت على تعليمها التخصصي في غانا وكندا.

سمو الأميرة بسمة بنت طلال (الأردن): مؤسسة صندوق الملكة عالية للتنمية الاجتماعية ورئيسة مجلس أمانته؛ ورئيسة الرابطة العربية للمرأة والتنمية؛ ورئيسة اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة.

نيكولاي دروزدوف (روسيا): كاتب متخصص في شؤون البيئة وعالم إحياء. وأستاذ مساعد بكلية الجغرافيا بجامعة موسكو الحكومية؛ ومقدم ومنتج البرنامج "في عالم الحيوان" التليفزيوني الروسي المعروف ولبرامج أخرى تتناول الطبيعة. وشارك في بعثة اليونسكو المتعلقة بالإنسان والمحيط الحيوي الموفرة إلى جزيرتي تونجا وساموا بالمحيط الهادئ. ألف ٢٠ كتاباً وعددًا كبيرًا من الورقات البحثية في مجالات الأحياء والجغرافيا وحفظ الطبيعة. وهو حائز على عدد من الجوائز الدولية. وتلقى تعليمها التخصصي في الاتحاد الروسي واستراليا. وهو عضو في نادي المستكشفين وأكاديمية نيويورك للعلوم.

ديفيد أ. هامبورغ (الولايات المتحدة الأمريكية): رئيس مؤسسة كارنيجي في نيويورك. ويشغل مناصب في مجالس جامعة روكلير ومركز ماونت سايناي الطبي والمتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي ومؤسسة جوهان جيكوبس. وهو عضو في الجمعية الفلسفية الأمريكية والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. والمناصلب التي شغلها من قبل تشمل منصب أستاذ ورئيس قسم الطب النفسي والعلوم السلوكية وأستاذ كرسى هدجسون في علم الأحياء البشري بجامعة ستانفورد؛ ورئيس معهد الطب بالأكاديمية الوطنية للعلوم؛ ومدير قسم بحوث السياسات الصحية والتعليم وأستاذ كرسى جون د. مكارثر للسياسة الصحية بجامعة هارفارد؛ ورئيس مجلس الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلوم. وشغل مناصب رئيس وعضو في مجموعات وطنية متعددة للسياسات العلمية، بما في ذلك رئيس لجنة مستشاري الرئيس في مجال العلم والتكنولوجيا. وشملت اهتماماته ومساهماته البحثية الاستجابات البيولوجية والسلوك التكيفي، والعدوان البشري، وعلوم الطب الحيوي والسلوك، والصلات بين السلوك والصحة ونماء الأطفال والمراهقين. وحصل على تعليمها التخصصي في الولايات المتحدة. وألف Today's Children: Creating a Future For a generation in Crisis

عبدالحسين (الهند): شغل فيما سبق منصب سفير لدى الولايات المتحدة؛ ويشغل حالياً منصب نائب رئيس معهد راجيف غاندي للدراسات المعاصرة، التابع لمؤسسة راجيف غاندي.

جاك لي سورن (فرنسا): أستاذ في معهد الفنون والصناعات. والمناصلب التي شغلها من قبل تشمل منصب مدير صحيفية L'وموند؛ وهو مؤسس جمعية الاقتصاد والرياضة التطبيقية ورئيس مشروع المستقبل المشترك Interfutures التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

مارسيليو ماركيز مورييرا (البرازيل): مدير برنامج الدراسات الدولية المتقدمة بالجامعة الحكومية في ريو دي جانيرو؛ والمستشار الخاص لعمدة ريو دي جانيرو ومستشار دولي أول لدى شركة ميريل لينش؛ وعضو المجالس الاستشارية لجناح الكترويك بأمريكا الجنوبية، وهو شست - البرازيل، ومصرف نوتي - برازيل الأمريكي والمناصب التي شغلها في الماضي تشمل مناصب وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط؛ وسفير لدى الولايات المتحدة؛ والمدير المناوب لصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ ومستشار لوزير المالية وعضو في مجلس مصرف التنمية الوطني؛ وشغل عدداً من المناصب الأخرى الرفيعة المستوى في المجال الأكاديمي ومجال الإدارة والقطاع الخاص. وهو عضو في غير ذلك من المؤسسات والمنظمات المهنية المتعددة. وألف، أو اشتراك في تأليف كتب عديدة. وتلقى تعليمها التخصصي في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.

لورا نوفوا (شيلى) رئيسة منظمة PARTICIPA (وهي منظمة غير حكومية شيلية معنية بالتعليم والديمقراطية)؛ وعضو في مجلس CIUDADANA PAZ؛ وعضو مكتب المحامين فيليبي وبرارا زافال وبوليدو ولانجلواز (تعدين وشؤون شركات)؛ وكانت مسؤولة من قبل عن الخدمات العامة في شركات التعدين الحكومية؛ وتعاونت في صياغة مشاريع قوانين متعددة؛ وهي عضو في لجنة الحقيقة والمصالحة وهي حائزة على جائزة كوف للخدمة العامة المتميزة من جامعة نيويورك وتلقت تعليمها التخصصي في شيلى والولايات المتحدة الأمريكية (قانون).

ديفيد بيرس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): أستاذ الاقتصاد البيئي في يونيفرستي كوليدج بلندن ومدير مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالبيئة العالمية؛ ورئيس الفريق الاقتصادي المعنى بالأمطار الحمضية التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وعضو الفريق الاستشاري العلمي التابع لمرفق البيئة العالمية. ومن المناصب التي شغلها فيما سبق منصب المستشار الشخصي لوزير الدولة للبيئة بالمملكة المتحدة. وألف واشترك في تأليف أو تحرير عدد كبير من الكتب في مجالات الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة؛ وهو يتمتع بخبرة استشارية دولية واسعة النطاق وتلقى تعليمها التخصصي في المملكة المتحدة.

كو غبينغ (الصين): رئيس لجنة حماية البيئة والموارد بمؤتمر الشعب الوطني. وشغل فيما سبق مناصب نائب رئيس لجنة حماية البيئة، ومدير المجلس الحكومي بوكالة حماية البيئة، بالصين، ورئيس بعثة الصين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تلقى تعليمه تخصصياً (هندسة) في الصين والمملكة المتحدة. وله عديد من المنشورات بشأن القضايا البيئية، من بينها منشوران أحدهما بعنوان: China's Environment and Development .Studies on Environmental Services in China (١٩٩٣)، والآخر بعنوان:

موريس سترونج (كندا): رئيس مؤسسة رأس المال البيئي، ومستشار أقدم لرئيس البنك الدولي. وشغل فيما مضى مناصب من بينها مناصب الرئيس والموظف التنفيذي الأعلى في مؤسسة Ontario Hydro؛ والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية؛ وكيل الأمين العام والمنسق التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة

العمليات الطوارئ في أفريقيا؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والرئيس والموظف التنفيذي الأعلى لمؤسسة Petro Canada؛ ورئيس مجلس محافظي مركز البحوث الإنمائية الدولية بكندا، وتلقى تعليمه التخصصي في كندا (الأعمال التجارية والصناعية). وهو حائز على عدد كبير من الجوائز ودرجات الدكتوراه الفخرية.

د. سو سانغ - موك (جمهورية كوريا): عضو الجمعية الوطنية؛ ورئيس الفرع المحلي لمنظمة كانغنم - غو إيه في سول؛ ورئيس معهد دراسات السياسات العامة. وشغل فيما سبق مناصب من بينها مناصب وزير الصحة والرفاه؛ والمدير العام لمكتب تنسيق السياسات التابع للحزب الليبرالي الديمقراطي؛ وعضو في عدد من لجان الجمعية الوطنية؛ ونائب رئيس معهد التنمية الكوري؛ وعضو مجلس المحيط الاهدى للاقتصاديين في مجلة تايم؛ والمستشار الأعلى لنائب رئيس الوزراء ووزير لشؤون مجلس التخطيط الاقتصادي بجمهورية كوريا. وألف وكتب عدداً من الكتب والمقالات. وتلقى تعليمه التخصصي في الولايات المتحدة.

مصطفى طلبه (مصر): أستاذ بكلية العلوم، جامعة القاهرة. ورئيس ECOPAST، مركز البيئة والتراث الثقافي، بواشطن العاصمة؛ ورئيس المركز الدولي للبيئة والتنمية. وقد شغل فيما سبق مناصب وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ورئيس الوفد المصري إلى مؤتمر ستوكهولم المعنى بالبيئة البشرية (١٩٧٢) وتلقى تعليماً تخصصياً في مصر والمملكة المتحدة (علم النبات). وله بحوث عديدة بشأن أمراض النبات، والمواد المضادة للفطريات، وعلم وظائف الأعضاء لدى الكائنات الدقيقة، والبيئة، ومن بينها بحث عنوان Sustainable Development: Constraints and Opportunities (١٩٨٧).

إرنست أولريش فون فايتسيكير (ألمانيا): رئيس معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة بمركز العلوم في وستفاليا الواقعة شمال الراين. وعضو في نادي روما. وشغل فيما مضى مناصب من بينها مناصب مدير معهد السياسات البيئية الأوروبية؛ ومدير مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ ورئيس جامعة كايسيل بألمانيا، ورئيس رابطة العلماء الألمان. ومؤلف Earth Policies and Ecological Tax Reform واشترك في تأليف Factor Four: Doubling Wealth, Halving Resource Use (تحت الطبع).

—————